الأوبئة والأمراض فى العصر الأيوبى (٥٦٧-٦٤٨هـ /١١٧١-١٢٥٠م) وا ٍنعكاساتها على الإصلاحات النقدية وأوزان السكة

إعداد

الباحثة / مروة عادل إبراهيم

تحت إشراف

أ.د / رأفت محمد النبراوى

أستاذ الآثار والمسكوكات الإسلاميةوعميد كلية الآثار سابقاً

أ.د/ أحمد تونى رستم

أستاذ الآثار والمسكوكات الإسلامية – رئيس قسم الآثار الأسلامية – كلية الآثار – جامعة الفيوم

مقدمة:

لقد كانت الأوبئة والأمراض من أخطر ما تعرضت له المجتمعات البشرية في العصور الوسطى ، لما له آثار سلبية كبيرة ،ونتائج فتاكة تؤدي لهلاك وتدمير القوة البشر ية ، وتشل نموها السكاني والاقتصادي ، لا سيما بعد أن يبدأ السكان بالفرار من هذا الوباء خشية الإصابة به ، ومن هنا تبقى أرض زراعية بوراً لعدم وجود من يزرعها ، ويتعطل الجانب الصناعي المتمثل في أصحاب الصناعات والحرف الفارين أو المتوفين بسبب الإصابة ،فضلاً عن توقف النشاط التجاري لعدم وفود تجار لتلك البلاد ،و هذا ويؤثر أيضا على الحياة السياسية والعلمية بسبب وفاة الكثير من الأمراء والموظفينو العلماء في مختلف التخصصات ومن أخطر الأمراض التي أنتشرت في العصر الأيوبى هو وباء الطاعون(١).

ولعل من أهم الأسباب المباشرة لحدوث وأنتشار الأوبئة والأمراض الآتي :-

(١) الأزمات الاقتصادية المتعددة التي تعرضت لها مصر بما فيها القاهرة في العصر الأيوبى سواء لأسباب طبيعية مثل الجفاف والجدب والفيضانات والآفات الزراعية والأوبئة والأمراض التي تصيب الحيوان من ناحية ، والأسباب البشرية مثل الحروب والفتن الداخلية وكساد التجارة و إحتكار المواد الغذائية وعدم توافر الشروط الصحية اللازمة(٢).

(٢) رداءة المناخ والظروف البيئية ما بين الجاف مرة والرطب مرة أخرى فضلاً عن عدم إستقرار الحرارة والبرودة ، وتلوث الهواء ومياه الأنهار في الأوقات التي تسبق مواسم الفيضانات من أهم أسباب أنتشار الأوبئة (٣).

(٣) التوسع العمراني وزيادة أعداد السكان مما يؤديلز يادة التلوث البيئي بسبب كثرة الأبنية وعدم وجود المساحات الخالية التي تسمح بتداور الهواء مما يسبب أنتشار الطواعين والأمراض التي تو دي بحياة البشر (٤).

(٤) عدم و جود الأساليب الوقائية المنظورة لمعالجة الأوبئة والأمراض في العصور الوسطى وعدم الأهتمام بالنظافة ، وقيام السكان بألقاء الأوساخ والقاذورات والحيوانات الميتة في الشوارع ومجاري الأنهار (٥).

ومن هنا كانت الأوبئة والطواعين كثيرة الحدوث في مصر الإسلامية وهذا بسبب توافر العوامل المهيأة لحدوثها(٦) ، فشهدت البلاد كثيرا من المجاعات والأوبئة التي أودت بحياة الكثير من سكان المدن والقرى على حد السواء وعادة ما يكون هذا الوباء هو السبب في حدوث المجاعات ومن ثم إرتفاع الأسعار وأضطراب الأحوال الاقتصادية(٧).

وهناك العديد من الأمثلة على الأوبئة في العصر الأيوبي أدت إلى أرتفاع الأسعار ، وخاصة المواد الغذائية والأدوية المستخدمة في علاج المرض ومن أمثلة هذة الأوبئة ما يلى :-

- عام ٥٧٥هـ/ ١١٧٤م حدث وباء وغلاء هلك فيه عالم عظيم في الشرق وقد بلغ النيل في هذا العام ١٧ ذراع و ١٧ إصبع ولهذا حدث الوباء والغلاء وفشا الموت في القاهرة ، ومات من الخلق عدد كبير في أيام قليلة ما يقرب من ١٧ ألف إنسان[٨] ، وقد بلغ الفيضان في تلك السنة ١٨ ذراع و ٧ أصابع[٩].

- عام ٥٨١هـ/ ١١٨٥م وقع وباء بأرض مصر وفشا في الناس الموت فجأة وكان قياس الناس آنذاك ١٧ ذراع[١٠].

- عام ٥٨٨هـ/ ١١٨٥م كثرت الأراجيف بالقاهرة وعظمت الشتا ومات الناس وأرتفعت الأسعار[١١].

- عام ٥٩٠هـ/ ١١٩٣م حدث جوع شديد في هذا العام عم الناس في القرى والأرياف فتركوا بلادهم و أنتقلوا إلى القاهرة ، وكان هذا الوباء له أثر كبير على الأزمة الاقتصادية في العصر الأيوبي وكان هذا الوباء بسبب قصور مياه النيل ، والتي لم تعد كافية لري البلاد[١٢].

- عام ٥٩٢هـ/ ١١٩٥م كثرت الأوبئة وغلت الاسعار ، وقد كان سبب هذا الوباء هو نقص مياه النيل وتسبب هذا فى اشتداد الغلاء ومات العديد من الخلق في شوارع القاهرة وخلت القاهرة من أكثر أهلها ، وصار من يموت لا يجد من يواريه فيصير عدةتلُهر حتى يُ بلى وتشم رائحته فيصاب الناس بالوباء ، وفي هذا العام هاجر العديد من الناس للعواصم الكبرى مثل القاهرة والفسطاط والجيزة[١٣].

وكانت الطامة الكبرى والطاعون العظيم في مصر عام ٦٣٣هـ/ ١٢٣٥م ومات في هذا العام خلق كثير جاوز الحد[١٤] حيث ذكر المقريزي أن هذا الوباء أستمر ثلاثة أشهر ، وكان النيل في هذا العام حوالي ١٧ ذراع وعدد ٢ أصبع[١٥].

أثر الأمراض والأوبئة على السكة فى العصر الأيوبي:

لاشك أن النقود الرئيسية مثل الذهب والفضة كانت تمثل أنعكاسا للحياة الاقتصادية في كثير من الدول الإسلامية التي سكتها حيث أن أرتفاع الوزن ونقاء العيار هو دليل على الأزدهار الأقتصادي في هذه الدول مثل الدولة الطولونية والنصف الأول من تاريخ الدولة الفاطمية ، كما أن أنخفاض وزن هذه النقود وتدهور العيار دليلاً على تدهور الحياة الاقتصادية في الفترة التي ضربت فيها العملة مثل العصر الأيوبي والعصر المملوكي سواء البحري أو الجركسي والذي عانت فيه النقود من أضطراب وفساد بالغ المدى [١٦].

وقد سبق أن عرضت سنوات الأمراض والأوبئة التي أثرت على الحياة الاقتصادية في العصر الأيوبي ولكن لا نستطيع أن نفرق بين ما حدث في أواخر العصر الفاطمي حيث إثرت الحوادث الاقتصادية والسياسة في أحوال البلاد إذ أخذت الدولة الفاطمية في التدهور والأنحلال وخاصة عندما فقُدت صقلية أيام الخليفة المستنصر بالله وتحولت السلطة إلى الوزراء الذين كانوا أصحاب النفوذ ، وأشتد التنافس بين هؤلاء الوزراء على المناصب هذا بالإضافة إلى أنقطاع الدعوة للخلفاء الفاطميين من عهد المستعلى بالله بالعديد من مدن الشام [١٧] ، فضلاً عن للخطر الصليبي ، وكانت هذه الأزمات المتلاحقة إضافة للأمراض سبب في التعجيل بالقضاء على الدولة الفاطمية في مصر والشام [١٨].

وهكذا سقطت الدولة الفاطمية واسدُل عليها الستار في هدوء في أول جمعة من محرم سنة ٥٦٧هـ/ ١٠ سبمبر ١٧١م وقامت الدولة السدُنية الأيوبية في مصر والشام وقائدها الناصر صلاح الدين الأيوبي أحد قواد نورالدين محمود [١٩].

والواقع أن دراسة الأوضاع النقدية في مصر في عهد الدولة الأيوبية تستند في تفسيرها إلى الأحوال الأقتصادية التي عاصرت هذه الدولة خلال الثمانين عام التي حكمت مصر فيها (٥٦٧- ٦٤٨ هـ/ ١١٧١-١٢٥٠م) ، وهي فترة لها أهمية في التاريخ العربي كله [٢٠] ، هذا بسبب الحركات الصليبية والمطامع الغربية ، بالإضافة إلى النشاط التجاري الهائل بين مصر وجيرانها من دول حوض البحر المتوسط [٢١].

وقد عرف العصر الأيوبي سيادة الفضة في المعاملات المادية والتجارية بسبب أنكماش الذهب في الأسواق المصرية ولم يكن حدوث هذا الأنكماش مفاجئاً أو طارئاً في العصر الأيوبي ولكن كانت له جذور متغلغلة في أواخر العصر الفاطمي [٢٢] ، وقد بدأت هذه الضائقة المالية منذ عام ٥٦٧هـ/ ١١٧١م حيث ضاق أمر الذهب والفضة في مصر ، وهما المعدنان الأساسيان في أنتاج السكة حيث حدث أنقلاب في تاريخ العملة بسبب خروج هذان المعدنان من مصر بعد

زوال الدولة الفاطمية وخروج الأموال والنفائس من القصر الفاطمي [٢٣] ، وما حدث هنا هو خروج الدنانير والدراهم والمصاغ والجواهر والملابس والأثاث والأقمشة والسلاح والعديد من الأشياء التي لا يستطيع أن يتداركهاالبشر [٢٤] ، وفيما يلي إيجاز لأهم العوامل التي أدت إلى نقص عنصر الذهب في العصر الأيوبي.

أولاً: النزاع السياسي بين وزراء الدولة الفاطمية في أواخر خلفاء الدولة وأنشغالهم عن الاهتمام بمرافق الدولة وتدهور الزراعة والصناعة إلى جانب إنخفاض أستغلال الذهب في الصحراء الشرقية فلم يعد للحكومة أي اشراف رسمي على ما يستخرج منها بل ترك أمرهم للوزراء يأخذون ما يمكنهم أخذه إضافة لعدم الأهتمام بأستغلال تلك المناجم وتطويرها [٢٥].

ثانياً: عدم أهتمام الفاطميين بعمليات التجارة في أواخر أيامهم و انشغالهم باخماد الفتن بسبب الضرائب الباهظة مما أدى لقلة الصادر من الشب والنطرون وغيرها من السلع التي استندت عليها الثروة المصرية ، إضافة إلى ما حدث عندما نهب الصليبيين مدينة تنيس أعظم مراكز النسيج للأقشمة الفاطمية الدقيقة مما أدى إلىتدهور هذه الصناعة وحر ُمت الخزائن الفاطمية حوالي ٢٠٠٠٠٠ دينار سنوياً حيث كان معظم صادرات الدولة من القماش آنذاك [٢٦].

ثالثا ً:تدهور الخلافة الفاطمية و اختفاء الذهب [٢٧] والفضة وفساد الحكم والادارة بسبب انتشار العديدمن الأمراض والأوبئة والمجاعات و ارتفاع الأسعار ، وكان كل هذا كفيل باختفاء الذهب والفضة من البلاد [٢٨].

رابعا ً: تسرب الذهب والنفائس أثناء العمليات الحربية التي قامت بها البلاد في أواخر العصر الفاطمي وأوائل العصر الأيوبي حيث عمل الصليبيون أثناء أحتلالهم لبلاد الشام في العصر الأيوبي على تهريب الذهب من البلاد إلى أوربا ومدنها مثل مارسيليا وبرشلونه ، والبندقية ومن هنا قلت كميات الذهب في مصر والشام كما أستهلكت العمليات العسكرية والجهاد العديد من الدنانير الذهبية لذلك قل الذهب في الأسواق وقلت كميات الذهب اللازمة لضرب دنانير جديدة لدرجة أن مرتبات لجنود رغم أنها مقدرة أسمياً بالذهب ولكنها كانت تصرف بالدراهم [٢٩] الفضية على أساس أن سعر الدينار هو ١٦ درهماً ومن هنا كانت ميزانية الدولة الأيوبية عامةً مقدرة بالدنانير الذهبية مع أن المصروفات لم تكن تسدد بغير الدراهم الفضية[٣٠].

خامساً : النفقات الباهضة التي أنفقها صلاح الدين الأيوبى (٥٦٤ -٥٨٩٠هـ/ ١١٦٦- ١١٩٣) في سبيل إقامة الدولة من هدايا وهبات إضافة إلى المنشآت التي شيدها مثل القلعة وسور القاهرة [٣١].

سادساً: النفقات الباهظة التي تكلفتها الحروب الصليبية بداية من أواخر الدولة الفاطمية وأيام السلطان صلاح الدين وخلفاؤها هذا بالأضافة إلى النزاع العسكري داخل أبناء البيت الأيوبي والذي أستغرق وقتاً طويلاً من عمر الدولة [٣٢].

سابعاً : سياسة الاكتناز [٣٣] التي لجأ إليها الناس وتحويل ما لديهم من ذهب إلى مصوغات لزينة النساء أو الخزينة ، وقد لجأ السلاطين لتلك السياسة لكى يحتفظوا بالنقود الجيدة من الدنانير الذهبية [٣٤].

الإصلاحات النقدية فى عهد الدولة الأيوبية:-

كان لابد من القيام بالعديد من الأصلاحات النقدية لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها مصر في العصر الأيوبي والتى على رأسها الأمراض والأوبئة حيث قام السلطان صلاح الدين لإيجاد حلول لتلك الأزمة وقام بالعديد من الاجراءات وهى :-

١- أمر صلاح الدين بضرب عملة ذهبية جديدة فى عام ٥٦٧هـ/ ١١٧١م وكذلك عام ٥٧٠هـ/ ١١٧٤م ، وهي دنانير كاملة من ناحية العيار الشرعي للدينار على الرغم من وجود أزمة مالية [٣٥].

٢- جعل صلاح الدين الدراهم الفضية قاعدة للتعامل [٣٦] ، وأصدر مرسوماً بذلك لأستخدامها في السوق المحلية ، وأصبحت البضائع والرواتب تقدر بالدنانير الذهبية ولكن تصرف قيمتها بالدراهم الفضية [٣٧]، والدليل على هذا ما ذكره المقريزي من أن راتب مدرس الفقة الشافعي بالمدرسة الناصرية فى عهد صلاح الدين ٤٠ ديناراً في الشهر وأن هذه الرواتب لم تصرف ذهباً بل تصرف فضة حيث كانت قاعدة التعامل كل دينار يساوى ١٣,٣٣٣ درهم وهذا دليل إرتفاع ثمن الذهب في هذا الوقت [٣٨].

٣- ذكر المقريزي أن صلاح الدين أصدر الدراهم السود والمعروفة "بالناصرية" وجعلها من الفضة الخالصة ومن نحاس نصفين بالسواء وا ٍذا كان وزن الدرهم الشرعي ٥٠٤٠ حبة خردل أي نصفه ٢٥٢٠ حبة خردل ، ومن هنا يشمل الدرهم الناصري حوالي ٢٥٢٠ حبة خردل فضة والنصف الآخر نحاس وكان له إستخدام هام في تحديد نسبة الزكاة [٣٩].

٤- نظراً لشدة الأزمة بسبب العديد من العمليات الحربية فى عهد صلاح الدين مما دفعه لتخفيض نسبة نقاء العملة الفضية إلى حوالي ٥٠: ٦٠% تقريبا [٤٠].

٥- أدى انتشار الدنانير الصورية [٤١] في مصر والشام في المعاملات لطرد الدنانير الأيوبية الجيدة من الأسواق ، ومن هنا تدخل صلاح الدين عام ٥٨٣هـ/ ١١٨٨م ومنع التعامل بتلك النقود والتي كانت تضر الناس في المعاملة ، ومن هنا أمر أن تضرب دنانير من الذهب المصري الخالص وما يضرب من الدراهم من الفضة الخالصة [٤٢].

٦- ومن الأجراءات التي أتخذها صلاح الدين لتوفير معدن الفضة لإصلاحاته النقدية قام بخلع الفضة من مساجد القاهرة الكبرى ، وكان وزن إحداها التي كانت بمحراب الأزهر خمسة آلاف درهم ، وذكر أن الغرض من ذلك كان لإضفاء معالم أسماء الخلفاء الفاطمية الموجودة على تلك المناطق ، ولكن لم تكن هي المناطق الوحيدة التي سجل عليها أسماؤهم وألقابهم ولعل

الغرض من خلعها كان بقصد إعادة صهرها وضربها مرة أخرى للتغلب على تلك الأزمة النقدية التي تعرضت لها مصر آنذاك [٤٣] .

خلفاء صلاح الدين وحل الأزمة النقدية:

أستمر الحال كذلك حتى بعد وفاة صلاح الدين وولده العزيز عثمان ، ففي عهد الملك العزيز ابن صلاح الدين(٥٨٩-٥٩٥هـ/ ١١٩٣م-١١٩٨م) ضربت نقود نحاسية تحمل أسمه ، وهي أقل دقة في كل شئ ، وفي عهد الملك ناصر الدين محمد بن عبدالعزيز الملقب بالمنصور ضربة نقود رديئة الصنع والوزن خالية من النقوش وكان هذا عام ٥٩٥هـ / ١١٩٨م[٤٤] ، والراجح أن النقود النحاسية ضربها سلاطين الدولة الأيوبية حتى تكون عملة مساعدة إلى جانب الدراهم الفضية في ظل الظروف الأقتصادية القاسية التي مرت بها البلاد من مجاعات وأوبئة هذا إضافة للحروب مما أدى إلى لأضطراب النقدي العام.

وقد ازدادت هذه الحالة الاقتصادية والنقدية سوءاً في عهد الملك العادل(٥٩٦-٦١٥هـ/١٢٠٠-١٢١٨م) ، ففى عام ٦١١هـ/ ١٢١٤م أمر باستخدام ما يعرف بالقراطيس [٤٥] السود العادلية وهي المستخدمة وزناً لا عدداً ، وفي عهد السلطان الكامل(٦١٥-٦٣٥هـ/١٢١٨-١٢٣٨م) قام بالعديد من الأصطلاحات النقدية في كافة أنواع المعادن سواء الذهب أو الفضة أو النحاس ومن هذه الاجراءات :-

١- إبطال التعامل بالدراهم الناصرية فى عام ٦٢٢هـ/ ١٢٢٥م [٤٦] "المسماه بالعتق" [٤٧] فأمر الكامل بضرب دراهم فضة مستديرة وسماها الدراهم الكاملية [٤٨] ، وقد أصدر السلطان الكامل أوامره إلى حاملي الدراهم الناصرية المعروفة بالزيف [٤٩] أن يتوجهوا إلى الصيارفة لأستبدالها بالدراهم الكاميلية على حساب كل رطل من الدراهم الناصرية بدرهمين ونصف من الدراهم الكاميلية وهي التي كانت أحسن وأفضل عياراً لأنها تحتوي على ثلثين من الفضة وثلث من النحاس وقد عرفت بالدراهم النقرة وأدى انتشارها ورواجها إلى طرد الذهب من الأسواق [٥٠].

٢- وفي نفس العام (٦٢٢هـ/ ١٢٢٥م) أصدر الملك الكامل فلوساً نحاسية حسب حاجة الناس التعامل بها حيث إنها أقل من الدراهم وقيل أنها أصبحت عملة شرعية وقانونية [٥١] وكانت قيمة الفلوس النحاسية كل ٤٨ فلس يزن درهم كامل واحد الذي كان وزنه آنذاك ١٨ خروبة أي ما يعادل ٣,٣٩جرام تقريباً [٥٢] ، حتى أن هذه الفلوس النحاسية أنقسمت إلى قطع وكسور ، وهذا لتسهيل عملية الشراء والبيع في الأسواق غير أن التعامل ظل يسير وفق قاعدة الفضة [٥٣].

٣- وفي عام (٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م)حدث لأول مرة في تاريخ النقد تراجعت الدراهم الفضية أمام الفلوس النحاسية التي ضربها الملك الكامل ، وأصبحت الدراهم الفضية لا تكفي لسد

حاجة التجار[٥٤] ، ولكن السلطان الكامل عاد مرة أخرى وأبطل المعاملة بهذه الفلوس فى العام نفسة في القاهرة ، وأمر التجار أن يحملوا ما لديهم من هذه الفلوس النحاسية إلى الصيارف ليأخذوا منها بالوزن وتتراوح سعر الرطل فيها ما بين ٢,٢٥ : ٢,٥ درهم كامل [٥٥].

٤- لعل حب الملك الكامل لجمع الفلوس وجعله يعود مرة أخرى ويضرب كميات كبيرة من الفلوس فى سنة (٦٣٤هـ/ ١٢٣٦م) ، وعادت تلك العملية على السلطان بربح وفير نظراً لأنخفاض الأثمان التي دفعها في شراء الفلوس النحاسية ، وتضرر الناس وأصابهم الأحباط من أحوال النقد (٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م) وأصبح الرطل يعادل ١٢,٥درهماً كاملاً [٥٦] ، وأخيراً في عهد الملك الصالح إسماعيل (٦٣٧-٦٤٣هـ/ ١٢٤٠-١٢٤٥م) صنعت دراهم مقلدة مصنوعة من النحاس ومطلية بطبقة من الفضة وصل وزنها أحياناً لحوالي ٢,٨٥ جرام [٥٧].

وعلى الرغم من الأجراءات التي قام بها صلاح الدين وخلفائه أهمهم الكامل إلا أن هذا لم يحل مشكلة معدني الذهب والفضة في هذا العصر وظل هناك خللاً فى وزن الدينار الذهبى وفيما يلى عرض لمتوسط وزن العملات الذهبية فى العصر الأيوبى بأعتبارها العملة الرئسية فى الدولة :-

<u>- متوسط وزن الدينار فى عهد الدولة الأيوبية (٥٦٧-٦٤٨هـ/ ١١٧٠-١٢٥٠م):</u>

أ- عهد صلاح الدين الأيوبي:

- في عام ٥٧٠هـ/ ١١٧٤م بلغ وزن ٩ قطع من النقود الذهبية ٣٩,٢٢جرام[٥٨] ، وهكذا يكون متوسط وزن الدينار الواحد ٤,٣٥ جرام وهذا عن طريق أخذ المتوسط العام الذي يساوى وزن هذه القطع / عدد القطع أي ٣٩,٢٢جرام ٩=٤,٣٥جرام[٥٩] ، وقد صار على نفس هذا النمط متوسط أوزان النقود ففي عام ٥٧١هـ/ ١١٧٥م بلغ أوزان ١٠ قطع من النقود الذهبية ٤٠,٧٥جرام أي كان متوسط وزن النقود الذهبية ٣٧,٣٨جرام أي أن متوسط وزن الدينار الواحد يساوي ٤.١٢جرام[٦٠].

- وفي عام ٥٧٧هـ/ ١١٧٦ بلغ وزن ٩ قطع من النقود الذهبية ٣٧,٣٨جرام أي أن متوسط وزن الدينار الواحد يساوي ٤,١٢ جرام[٦١].

- وفي عام ٥٧٧هـ/ ١١٨١م بلغ وزن ٧ قطع من الدنانير الذهبية ٣٥,٩٦ جرام أي كان متوسط وز ن الدينار الواحد يساوي ٥,٠٩ جرام[٦٢].

- وفى عام ٥٧٩هـ / ١١٨٣م بلغ وزن ١٢ قطعة من الدنانير الذهبية ٥٣,٠٦٥ جرام أي أن متوسط وزن الدينار الواحد يساوي ٤,٤٢ جرام[٦٣] .

– و فى عام ٥٨٠هـ/ ١١٨٤م بلغ وزن ٢٠ قطعة من الدنانير الذهبية ٨٧,١٥ جرام أي أن متوسط وزن الدينار الواحد ٤,٣٥ جرام ، وفي عام ٥٨٣هـ/ ١١٨٧م بلغ وزن ٣١ قطعة من الدنانير الذهبية ١٤١,٨٥ جرام أي أن متوسط وزن الدينار الواحد يساوي ٤.٤١جرام تقريبـًا[٦٤].

– في عام ٥٨٥هـ/ ١١٨٩م بلغ وزن ١٤ قطعة ٦٧,٣٧ جرام أي أن متوسط وزن الدينار الواحد يساوي ٤,٨١ جرام[٦٥].

– وعام ٥٨٩هـ/ ١١٩٣م بلغ وزن ١٧ قطعة من الدنانير الذهبية ٧٤,٩ جرام أي أن متوسط وزن القطعة الواحدة حوالي ٤,٤٠ جرام[٦٦].

وعندما ننظر إلى أوزان النقود في عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي نجد أن الأعوام التي حدثت فيها أزمات اقتصادية بلغ متوسط وزن النقود الذهبية ما يعادلالوزن الشرعي تقريبـًا ٢٥جرامـًا تقريبـًا وفي عام ٥٨٧هـ/ ١١٩١م أثرت الحروب الصليبية التي قام بها السلطان صلاح الدين وكان متوسط وزن الدينار الذهبي آنذاك حوالي ٣,٧٧ جرام أن هذه الحروب الصليبية كان أشد الأثر في إنخفاض الوزن الشرعي للدينار وهكذا تعكس لنا النقود أثر الأزمات الاقتصادية سواء الطبيعية أو البشرية على أوزان العملات وخاصة الذهبية ومن هنا صارت النقود الذهبية نادرة الوجود في هذا العصر وأصبحت الدراهم الفضية هي العملة السائدة في العصر الأيوبي وكان التعامل يتم بالفضة على أساس أوزان الذهب[٦٧].

ب – خلفاء صلاح الدين الأيوبى :-

أما عن أوزان العملات الذهبية فى عهد خلفاء صلاح الدين كانت كالآتي:-

– دنانير عماد الدين عثمان (٥٨٩هـ- ٥٩٥هـ / ١١٩٣- ١١٩٨م) بلغ وزن ٥٨ قطعة حوالي ٢٣٩,٣٤ جرام أي أن متوسط وزن القطعة الواحدة تساوي ٤,١٢ جرام ، وعام ٥٩٠هـ/ ١١٩٣-١١٩٤م بلغ وزن ١٨ قطعة من الدنانير الذهبية حوالي ٧٣.١٢ جرام أي أن متوسط وزن القطعة الواحدة يساوي ٤,٠٦ جرام ، وفي عام ٥٩٥هـ/ ١١٩٨-١١٩٩م بلغ وزن ٦ قطع من النقود الذهبية حوالي ٢٢,٤١ جرام أي أن متوسط وزن الدينار الوحد يساوي ٣.٧٣ جرام[٦٨] ، وهكذا نستطيع أن نقول أن الدنانير الذهبية فى عهد عماد الدين(٥٩٥هـ/١١٩٨م) كانت قريبة لحد كبير من الوزن الشرعي للدينار ماعدا في أواخر عهدة عام(٥٩٥/ ١١٩٨م) حيث قل متوسط وزن الدينار عن الوزن الشرعي ولعل السبب في ذلك هو شدة الأزمة الاقتصادية في تلك العام من أنتشار الأمراض والأوبئة [٦٩].

– دنانير محمد بن عثمان(٥٩٥-٥٩٦هـ/١١٩٨-١١٩٩م) بلغ وزن ٧ قطع من الدنانير الذهبية ٣٢,١٢ جرام أي متوسط وزن القطعة ٤.٥٨ جرام[٧٠] وهكذا نرى هنا أستقرار الوزن العام للدنانير الذهبية لقلة الأزمات فى هذه الفترة القصيرة من حكم محمد بن عثمان .

– دنانير الملك العادل محمد بن أيوب (٥٩٧–٦١٥هـ/١١٩٩–١٢١٨م) ، عام ٥٩٧هـ/١١٩٩م بلغ وزن ١٣ قطعة من النقود الذهبية ٥٦,٥٢ جرام أن متوسط وزن القطعة الواحدة ٤,٣٤ جرام[٧١] ، وفي عام ٦٠٢هـ/١٢٠٤م بلغ وزن قطعة واحدة من النقود الذهبية حوالي ٦,٧٥ جرام[٧٢] ، وعام ٦٠٧هـ/ ١٢٠٩م بلغ وزن ٥ قطع من النقود الذهبية ٢٠,٣جرام أي متوسط القطعة الواحدة حوالي ٤,٠٦ جرام .

– و فى عام ٦١٤ هـ/ ١٢١٦م بلغ وزن ٣ قطع من النقود الذهبية حوالي ١٥,٩٣ جرام أي متوسط وزن القطعة الواحدة حوالي ٥,٣١ جرام[٧٣].

ج – دنانير الكامل ناصر الدين أبو بكر أبو المعالي بن العادل (٦١٥–٦٣٥هـ/ ١٢١٨–١٢٣٧م)

فى عام ٦١٥هـ/ ١٢١٨م بلغ بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ٨,٩١ جرام أي أن متوسط وزن القطعة الواحدة حوالي ٤.٤٥ جرام[٧٤] ، وفى عام ٦١٦هـ/ ١٢١٩م بلغ وزن القطعة الواحدة حوالي ٤,٢٠ جرام ،وفى عام ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م بلغ وزن قطعة واحدة من الذهب حوالي ٢,٨٣ جرام[٧٥] ، عام ٦١٨هـ/ ١٢٢١م بلغ وزن قطعتين من النقود الذهبية ٨.٩٥ جرام أي متوسط وزن القطعة الواحدة حوالي ٤,٤٧جرام[٧٦] ، واستمر الوزن هكذا يتراوح ما بين الزيادة والنقصان مما يجعل من الصعب تحديده الوزن الثابت للعملة في تلك الفترة حيث بلغ وزن ١٧ قطعة من النقود الذهبية عام ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م حوالي ٩٦,٤٩جرام أي وزن القطعة الواحدة حوالي ٥,٣٦جرام ، وهذا دليل على تفاوت الوزن وعدم استقراره[٧٧] ، وفي عام ٦٣٣هـ/ ١٢٣٤–١٢٣٥م ، بلغ وزن ١١ قطعة من الدنانير الذهبية حوالي ١,٤٤جرام أي متوسط وزن القطعة الواحدة حوالي ٥,٥٨ جرام[٧٨] ،

– وفي عام ٦٣٦هـ/ ١٢٣٧م زمن الملك العادل الثاني بن الكامل بلغ وزن ١٩ قطعة من النقود الذهبية حوالي ١١٨,٩٣جرام أي متوسط وزن القطعة الواحدة حوالي ٦,٢٥ جرام[٧٩].

د – دنانير الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧—٦٤٧هـ / ١٢٤٠–١٢٤٩م):

ضرب السلطان الصالح نجم الدين أيوب هو الآخر الدنانير الذهبية ولكنها كانت متفاوته فى الوزن ففي عام ٦٣٨هـ/ ١٢٤٠م بلغ وزن ٦ قطع من النقود الذهبية ٢٨,٦٩جرام أي متوسط وزن القطعة الواحدة حوالي ٤,٧٨جرام[٨٠] ، وفي عام ٦٣٩هـ/ ١٢٤١م بلغ وزن ٥ قطع من النقود الذهبية ٢٢,٧٩ جرام أي متوسط وزن القطعة الواحدة ٤,٥٥ جرام[٨١] ، وفي عام ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م بلغ وزن ١٠ قطع من النقود الذهبية حوالي ٤٦,٩٦ جرام أي متوسط وزن القطعة الواحدة حوالي ٤,٦٩جرام وكان الوزن السائد في هذه الفترة يتراوح ما بين ٤,٢٥ جرام : ٤,٧٩ جرام تقريباً[٨٢].

وهكذا يتضح من تحليل أوزان الدنانير الذهبية السابق الحديث عنها عهد الدولة الأيوبية فنجد أنه على الرغم من حدوث العديد من الأزمات الاقتصادية ، ولتمرار ها في العديد من الفترات إلا أن أوزان الدنانير لم تتأثر بهذه الأزمات بشكل كبير فمثلاً في الأزمة التي أستمرت من (٥٩٢هـ – ٥٩٦هـ) كان وزن العملة الذهبية يتراوح ما بين ٤,٠٦ جرام : ٤,٢٥ جرام هذا بالإضافة لوجود مجموعة أخرى من الدنانير زاد وزنها عن الوزن الشرعي وهذا التذبذب الواضح في اختلاف وزن الدينار سواء بالزيادة أو النقص جعلنا تطلق عليها قطع من النقود ال ذهبية وليس لفظ الدينار نفسه المرتبط بالوزن الشرعي.

وأما فى فترة حكم الملك العادل محمد بن أيوب كانت من أسوأ الفترات حيث حدثت فيها العديد منالأزمات الأقتصادية بسبب أنخفاض مياه النيل و أضطربت أحوال البلاد وكان متوسط وزن النقود الذهبية يتراوح ما بين ٣,٥٠ : ٤,٣٤ جرام ،ولكن عادت الزيادة لوزن الدينار مر ة أخرى بعد أنتهاء هذه الأزمة الاقتصادية وزاد وزن الدينار عن الوزنالشرعي لدرجة أنه وجُد عام (٦٠٩هـ /١٢١٠م) قطع ذهبية تزن حوالي ٦,٢٦ جرام ، وهكذا يكون هذا التذبذب في أوزان العملات الذهبية سواء بالزيادة أو النقص يجعلنا تطلق عليها اسم قطع ذهبية وليس دنانير لعدم إلتزامها بالوزن الشرعي.

وأما فى فترة حكم الملك الكامل نجد أن العملات الذهبية في البداية كانت تسير قريبة من الأوزان الشرعية حيث كان وزن الدينار يتراوح ما بين ٤,٤٥ : ٤,٢٠ جرام ، ولكن عام ٦١٧هـ/ ١٢١٩م بسبب مجئ الحملة الصليبية الخامسة وتوغلها ، والتى لها أشد الأثر على الوضع الاقتصادي حيث ظهرت عملات ذهبية تزن ٢,٨٣ جرام.

وفى ضوء ما سبق نرجح هذا الإضطراب الذي بدأ واضحاً في وزن الدينار سواء بالإرتفاع أو النقصان ربما كان مقصود في بعض الأحيان مع عدم وجود الأزمات ولعل السبب هو الرغبة أن يكون التعامل بالعملة باستخدام الوزن لا العدد وهذا نشير إليه من خلال قطع من النقود الذهبية قفزت عن الوزن الشرعي للدينار وكان الوضع نفسه للدراهم التي كانت تؤخذ عدد ًا وليس وزن ًا وكانت الفضة هي القاعدة العامة للتعامل آنذاك.

نتائج البحث :

١- الأرتباط الوطيد بين أنتشار الأمراض والأوبئة وغيرها من الأزمات على الأحوال الأقتصادية ذات الصلة الوثيقة بالشئون السياسية والأجتماعية والعقائدية .

٢-تعدد العوامل المسببة لأنتشار الأمراض والأوبئة منها ماهى عوامل طبيعية مثل أنخفاض مياه النيل والجفاف والجدب ، وا ٍرتفاع درجات الحرارة ، وعوامل أخرى بشرية مثل التلوث البيئى وأزدحام السكان فى أماكن دون غيرها ،

٣-أتباع السلاطين أنفسهم بعض السياسات التى تُحدث أزمات أقتصادية مثل سياسة الأكتناز وهى أن يقوم السلاطين وكبار رجال الدولة بأكتناز الذهب وجمعه عند أنخفاض القوة الشرائية للذهب وعند تحسن الأوضاع المالية يقومون بطرح الذهب فى الأسواق مع الأرتفاع الشديد فى أسعاره .

٤-حرص سلاطين بنى أيوب على الحفاظ على وزن النقود الذهبية بأعتبارها النقود الرسمية للدولة رغم العديد من المحن والأزمات التى مر بها هذا العصر فنرى ان متوسط وزن الدينار زمن السلطان صلاح الدين كان يترواح ما بين ٣,٧٧ :٤,٢٥جرام هذا رغم الأزمات العديدة التى مرت بالدولة فى تلك الفترة منها الأزمات الطبيعية والبشرية وكذلك فترة حكم السلطان الكامل حيث وصل وزن القطعة الواحدة أحياناً ٦,٢٥جرام وهكذا نرى حرص السلاطين على وزن النقود الذهبية خاصة بأعتبارها تعبر عن هيبة الدولة ومكانتها بين الدول الأخرى .

٥- حرص سلاطين بنى أيوب على مكانة الدولة فكان التعامل الرسمى يتم من خلال الدراهم الفضية ولكن بناء على قاعدة الذهب ، والدليل على هذا ما ذكره المقريزي أن راتب مدرس الفقة الشافعي بالمدرسة الناصرية زمن صلاح الدين ٤٠ديناراً في الشهر وأن هذه الرواتب لم تصرف ذهباً بل صرف فضة حيث كانت قاعدة التعامل كل ديناراً يساوى ١٣,٣٣٣ درهم .

- مراجع البحث :

(١) فتحي سالم حميدي ، وباء الطاعون وأثره على مدينة القاهرة فى العصر المملوكى ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد ١٢ ، العدد ٤ ، سنة ٢٠١٣م ، ص ٤٥٧.

(٢) المقريزي (تقى الدين أحمد بن على المقريزى ت٨٤٥هـ) ، المواعظ والأعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، تحقيق : إيمن فؤاد السيد ، مطبعة بولاق القاهرة ، ص ص ١٦٥ – ١٦٦.

(٣) فتحي سالم ، وباء الطاعون ، ص ٤٥٧.

(٤) عثمان على محمد عطا ، الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، القاهرة ، د.ت ، ص ٧٤،راجع أيضاً – فتحي سالم ، وباء الطاعون ، ص ٤٥٨.

(٥) ابن تغري بردي (جمال الدين يوسف ت ٨٧٤هـ/١٤٦٩م) ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، ج١١، المؤسسة المصرية العامة ، ١٩٦٣م ، ص ٢٥١.

– السيوطي (جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن إبى بكر ت ٩١١هـ/١٥٠٥م) ، حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، ج٢، القاهرة ، ١٩٠٣م ، ص ٣٠١ راجع أيضاً .

– فتحي سالم حميدي ، وباء الطاعون ، ص ٤٥٩.

(٦) محمد بركات ، الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر الأسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٢٣.

(٧) ميرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على النواحى المالية والحضارية بمصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى البحرى فى ضوء الأثار الأسلامية "دراسة أثرية حضارية" ، مخطوط رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الأثار ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٥م ، ص ٢٩.

(٨) المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، الجزء الأول ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ١٩٧٨م ، ص ١٨١.

(٩) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج١، المطبعة الأميرية القاهرة ، ١٩١٦م ، ص ٧. ، مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٣٠.

(١٠) المقريزي ، السلوك ، ج١، ص ٢٠٤.

(١١) مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٣١.

(١٢) المقريزي ، السلوك ، ج٢، ص ١٢١، على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٠٦هـ ، ج٧، ص ١٨، ج٢، ص ١٣٦ ، مرفت عثمان ، الازمات الاقتصادية ، ص ٣١.

(١٣) المقريزي ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق : ياسر سيد صالحين ، مكتبة الآداب القاهرة ،١٩٩٩م ، ص ٢٦ ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢، ص ١٥٩.

(١٤) المقريزي ، السلوك ، ج٢، ص ٢٥٠.

(١٥) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج١، ص ٨.

(١٦)رأفت محمد النبراوي ، النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري ، مكتبة زهراء الشرق ،القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م ، ص ١٦.

(١٧) المقريزي ، الخطط ، ج١، ص ١٨٠.

(١٨) النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت ٧٣٣هـ) ، نهاية الأرب فى فنون الآداب ، مركز تحقيق التراث، ١٤١٣هـ /١٩٩٢م ، ج٢٨، ص ٣٣٠.

راجع أيضاً ، سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠م ، ص ١٧.

- مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٣٧.

(١٩) ابن الأثير(عز الدين أبو الحسن على بن محمد ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م) ، الكامل في التاريخ ، تحقيق : محمد يوسف الدقاق ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ج ٩ ، ص ١١١.

- ابن خلكان (شمس الدين أبو العباس أحمد ت ٦٨١هـ/١٢٨٢م) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : أحسان عباس ج٢، دت ،ص ٥٧٠.

- أبو شامة (شهاب الدين عبد الرحمن المقدسى) ، الروضتين فى أخبار الدولتين النورية والصلاحية ، تحقيق : محمد حلمى محمد ، مراجعة : محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ،١٩٦٢م ، ج١، ق٢، ص ٤٩٢.

- سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك ، ص ٣٨.

(٢٠) ابن بعرة (منصور بن بعرة الذهبى الكاملى) ، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، تحقيق : عبد الرحمن فهمى ، أشرف على الأصدار : محمد توفيق عويضة ، الجمهورية العربية المتحدة ص ٣٧.

(٢١) مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٣٨.

(٢٢) ابن بعرة ، كشف الأسرار ، ص ٣٨.

(٢٣) سيدة الكاشف ، دراست في النقود الإسلامية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثاني عشر، ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ٩٢.

(٢٤) أنستاس الكرملي ، رسائل في النقود العربية وعلم النميات ، المكتبة الثقافية الدينية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧م ، ص ٦٧.

(٢٥) مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٤٠.

(٢٦) مرفت عثمان ، الأمات الاقتصادية ، ص ٢٤٠.

(٢٧) أبي الحسن الحكيم (إبى الحسن على بن يوسف) ، الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة ، تحقيق :حسين مؤنس ، مجلة المعهد المصرى للدراسات الأسلامية ، مدريد ، مجلد ٦ ، العدد ١، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م ، ص ٦٦.

(٢٨) مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٤١.

(٢٩) ابن بعرة ، كشف الأسرار، ص ٣٩-٤٠ ، للاستزادة راجع :-

- ضيف الله الزهراني ، زيف النقود الإسلامية من صدر الأسلام حتى نهاية العصر المملوكى ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م ، ص ٤٣.

- رأفت النبراوي ، النقود الإسلامية ، ص ٨٤للاستزادة راجع ،

- رأفت النبراوي ، النقود الصليبية في مصر والشام ، الطبعة الأولى ، دار نهضةالشرق ، القاهرة ، ١٩٦٦م ، ص ١٨٨.

(٣٠) وقد ذكر د/ سامح عبدالرحمن فهمي أن سعر الدينار الذهب كان بقدر ١/٣ ١٣ إلى ١٦ درهم كما أن ميزانية الدولة كانت مقدرة بالدنانير الذهبية ولكن المصروفات كانت تسدد بالدراهم وأن الدولة ا لمملوكية نهجت نفس النهج.

- سامح عبدالرحمن فهمي، المسكوكات والقيم النقدية في وثائق المماليك البحرية في مصر (٦٤٨-٧٩٢هـ/ ١٢٥٠-١٣٩٠م) ، مخطوط رسالة دكتوراه غير منشورة مقدم إلى كلية الآثار، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠م ، ص ٢٩٦ .
- راجع أيضاً ، حسين محمد ربيع ، النظم المالية في زمن الأيوبيون ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ص ٩٥.
- سهام محمد المهدي ، دار ضرب الأسكندرية ونقودها الإسلامية من الفتح العربي وحتى القرن الخامس عشر الميلادي ، مخطوط رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآثار ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥م ، ص ٢٧٧.
- مرفت عثمان ، الازمات الاقتصادية ، ص ٢٤١.

(٣١) حسنين ربيع ، النظم المالية ، ص ٩٦.

للاستزادة ر اجع – سعيد عاشور، الأيوبيون والمماليك ، الفصل الأول

- مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٤٢.

(٣٢) عبدالرحمن فهمي ، موسوعة النقود العربية وعلم النميات "فجر السكة العربية" ، الجزء (١) ، مطبعة دار الكتب، ١٩٦٥ ، ص ٧٢.

(٣٣) الاكتناز هو نوع من أنواع الطلب على النقود لأن الذهب والفضة لها سعر تداول في السوق وعندما كانت ترتفع أسعار السلع الغذائية عند حدوث الأزمات الاقتصادية كانت تنخفض القوة الشرائية للنقود فيسرع الناس لأختزان الذهب والدنانير، وهذا خوفا من خسارته وطمعا في الاستفادة من قيمته بعد أن تنتهي هذه الأزمة وقد ساعد هذا على ازدياد هذه الظاهرة الأرباح الهائلة التي كان التجار يحصلون عليها من وراء أرتفاع اسعار السلع الغذائية فقد كانوا يجمعون الكثير من النقود الذهبية التي يتخلي عنها أصحابها من أجل شراء الطعام ، وبعد أن تنتهي هذه الأزمة تستعيد النقود قيمتها ، انظر.

- أحمد الصاوي ، مجاعات مصر الفاطمية ، دار التضامن للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م ، ص١٨٤.
- مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٤٢.

(٣٤) سامح عبدالرحمن فهمي ، المسكوكات والقيم النقدية ، ص ٢٩٦.

(٣٥) العيار الشرعي وهو الوزن الشرعي للدينار ٤.٢٥ جرام انظر.

- رأفت النبراوي ، الصنج الزجاجية الفاطمية المحفوظة فى متحف الفن الأسلامى ، مكتبة زهراء الشرق ، الطبعة الأولى ، ص ١٠.

(٣٦) حيث كانت الفضة في مصر تستخدم حليا وأواني وقد يضرب فيها الشئ للمعاملات التي يحتاج إليها في اليوم لنفقات البيت وقد وضح المقريزي وقالأول ما رأيت للدراهم ذكراً بمصر في أيام الحاكم بأمر الله أحد خلايف الفاطميين.

انظر – المقريزي ، أغاثة الأمة ، ص٥٦.

(٣٧) سامح عبدالرحمن فهمي ، المسكوكات والقيم النقدية ، ص ٢٩٦.

(٣٨) المقريزي ، الخطط ، الجزء ٢، ص ٤٠٠.

- انظر مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٤٣.

(٣٩) المقريزي ، شذور العقود فى ذكر النقود ، دراسة وتحقيق : محمد عبد الستار عثمان ، مطبعة الأمانة ، الطبعة الأولى ، ص ٨٧.

(٤٠) ضيف الله الزهراني ، زيف النقود الإسلامية ، ص ٤٢.

(٤١)الدينار الصوري ، هي الدينار الذي ضربه الصليبيون تقليداً للدنانير الفاطمية ثم الأيوبية لمزيد من التفاصيل راجع –رأفت النبراوي ، النقود الصيليبة في مصر والشام ، ص ٢٧٨.

(٤٢) الكرملي ، رسائل في النقود ، ص ٦٧.

للاستزادة راجع ، علي مبارك ، الخطط التوفقية ، ج ٢ ، ص ٣.

- حسنين ربيع ، النظم المالية ، ص ٩٨.
- مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٤٤.

(٤٣) سهام المهدي ، دار الضرب بالاسكندرية ، ص ٢٧٧.

راجع ايضا:

- Balog –Paul, Ayyubid Divional Currency Issued in Egypt By Al–Kamil Muhammed I, Tirage a part de la “Gazette Numismatique suise” 26, 1977, Cahier 107, P 36.

(٤٤) حسنين ربيع ، النظم المالية ، ص ٩٩.

راجع – مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٤٦.

(٤٥) ذكر المقريزي أن القراطيس هي نوع من الفلوس النحاسية وهي دراهم ملفوفة على شكل أصابع وتستخدم حسب الوزن وليس العدد للاستزادة راجع ،

- المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ص ٢٠٥ ، راجع أيضاً ، مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٤٦.

(٤٦) ابن بعرة ، كشف الأسرار، ص ٤٠ للاستزادة راجع ،

- رأفت النبراوي ، المسكوكات الاسلامية ، ص ١٠١.

(٤٧) مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٤٧.

(٤٨) المقريزي ، إغاثة الأمة ، ص ٥٧.

(٤٩) المقريزي ، شذور العقود ، ص٦٨.

(٥٠) المقريزي ، إغاثة الأمة ، ص ٦٥، ٦٦ ، المقريزي ، الخطط ، ج١، ص ١١٠ ، المقريزي ، شذور العقود ، ص ٦٠.

- ابن بعرة ، كشف الأسرار، ص ٤. الكرملي ، رسائل في النقود ، ص ٢، ٦٧ .
- المناوي (محمد عبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي ت ١٠٣١هـ) ، النقود والمكاييل والموازين ، تحقيق : رجاء محمود السامرائي ،منشورات وزارة الثقافة والأعلام ، العراق ، ١٩٨١م ، ص ٢٣.
- عبدالرحمن فهمي ، النقود العربية ، ص ٢٢٩.

- مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٤٧.

([٥١]) عبدالرحمن فهمي ، صنج السكة ، ص ٣٦.

([٥٢]) المقريزي ، اغاثة الأمة ، ص ٧١ .

- للاستزادة ، راجع ، رأفت النبراوي ، النقود الإسلامية ، ص ١٠١.

([٥٣]) المقريزي ، إغاثة الأمة ، ص ٧٠ ، للاستزادة راجع ، النويري ، نهاية الأرب ، ج ٢٩، هامش ٢، ص ١٣١.

([٥٤]) ابن بعرة ، كشف الأسرار ، مقدمة المحقق ، ص ٤١.

انظر ايضا ، ضيف الله الزهراني ، زيف النقود ، ص ٣١-٣٣.

([٥٥]) المقريزي ، السلوك ٢ ج١، ق١، ص ٢٤٧ انظر ايضا ، حسنين ربيع ، النظم المالية ، ص ١٠١.

([٥٦]) عبدالرحمن فهمي ، النقود العربية ، ص ١٠١.

للاستزادة راجع ، رأفت النبراوي ، النقود الصيلبية في ، ص ٦٨.

- مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٥٠.

([٥٧])رأفت النبراوي ، النقود الصليبية ، ص ٦٩.

([58])Balog- Paul., The Coinage of the Ayyubids, London, 1980, 175.

([59])Norman D. Nicol, Raafat el – Nabarawy, Jere Bacharach , Catalogue of the Islamic Coins, Glass weights , Dies and Medals in the Egyptian National Library, Cairo, Undera publiciations, 1982,. P 482.

راجع أيضاً ، مرفت عثمان، الأزمات الاقتصادية، ص ٢٦٩.

([60])Stanley Lane-poole, Catalogue of Arabic Glass weights in the British museum , London, 1891, p246.

([61]) Norman, El Nabrawy, Bacharach, Catalogue of the Islamic Coins, P. 510.

راجع أيضاً ، مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٧٠.

([٦٢]) مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٧١.

([63]) Norman, El Nabrawy, Bacharach, Cataloge in the National Library, P. 535.

([٦٤]) ابن بعره ، كشف الأسرار، ص ١٠٠حيث ذكر أيضاً أن وزن الدينار في هذا العام تراوح ما بين ٤.٤٥ جرام، ٤.٤٣ جرام، ٥.١٥ جرام، ٣.٥٥ جرام ، ٥.٠٧ جرام، ٣.٦٩جرام، ٤.١٤جرام وأن الوزن كان متغيراً يوماً بعد الآخر.

([65]) Norman, el Nabraway, Bacharach, Catalogue of the National Library, P. 67.

راجع أيضاً ابن بعرة حيث ذكر إن هناك في العام ذاته دنانير تزن ٤.٠٢ جرام، ٤.٣٢ جرام، ٥.٣٧جرام، ٤.٧٧ جرام وغيرها.

- ابن بعرة ، كشف الأسرار، ص ١٠٠.

([٦٦]) مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٧٣.

([67]) Balog, The Coinage of the Ayyubids, P. 104.

راجع أيضاً ، مرفت عثمان، الأزمات الاقتصادية، ص ٢٧٣.

([68]) Norman, El Nabrawy, Bacharach, Catalogue Coins in National Library, P. 67.

للاستزادة راجع ، ابن بعرة ، كشف الأسرار، ص ١٠٨: ١١٠.

مرفت عثمان ، الازمات الاقتصادية ، ص٢٧٤.

([٦٩]) مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص٢٧٥.

([٧٠]) ابن بعرة ، كشف الأسرار العلمية ، ص ١١٢.

([٧١]) ابن بعرة ، كشف الأسرار العلمية ، ص ١١٤.

([٧٢]) مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٧٦؟

([73]) Norman, El Nabraway, Bacharach, Catalogue Coins in National Library. P. 70

– للاستزادة ، راجع بن بعرة ، كشف الأسرار العلمية ، ص ١١٣.

([74])Norman, El Nabraway, Bacharach, Catalogue Coins in National Library. P. 69

([٧٥]) مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٧٧.

([٧٦]) ابن بعرة ، كشف الأسرار، ص ١٢٣.

([77])Norman, El Nabraway, Bacharach, Catalogue Coins. P. 70

للاستزادة راجع ، بن بعرة كشف الأسرار، ص١٢٣.

مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٧٨.

([78])Norman, El Nabraway, Bacharach, Catalogue Coins P. 71

([٧٩]) مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص٢٧٩.

([٨٠]) ابن بعره ، كشف الأسرار العلمية ، ص ١٢٨.

للاستزادة راجع،

Norman, El Nabraway, Bacharach, Catalogue Coins. P. 72

([٨١]) مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص٢٨٠.

([82]) Norman, El Nabrawy, Bacharach, Cataloge Coins, P. 72-75.

للاستزادة راجع ، مرفت عثمان ، الأزمات الاقتصادية ، ص ٢٨٠-٢٨١.